

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٥٤

الثلاثاء، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد عالمو
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين
	اليابان	السيد ييشو

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1715193 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

أما في المخا، فيقدر أن ٤٠ في المائة من المنازل والبنى التحتية تدمرت بسبب الحرب.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

كما أن العنف مستمر في محافظة حجة والمنطقة الحدودية بين اليمن والمملكة العربية السعودية. وقد عرفت تعز ارتفاعا في حدة العنف في الفترة الأخيرة، خاصة بين ٢١ و ٢٣ أيار/ مايو، بسبب قصف القوات الموالية لأنصار الله وعلي عبد الله صالح، مما أدى إلى وفاة وجرح عشرات اليمنيين وتدمير البنى التحتية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفي هذا السياق، نعيد ونكرر أن قصف المناطق المدنية والبنى التحتية يعتبر خرقا أساسيا للقانون الدولي الإنساني. كما أن الغارات الجوية أيضا أصابت مناطق أخرى عديدة في اليمن. ففي ٢٩ آذار/مارس، أودت غارة جوية في محافظة صعدة بحياة ١٢ مدنيا ومن بينهم أطفال. ومن جهة أخرى، في نفس هذه الفترة تم توجيه صواريخ باليستية على الأراضي السعودية. إن تواصل العمليات القتالية يؤدي إلى ازدياد في تسريح الشعب اليمني وتكاثر الأسلحة وانتشار أوسع للألغام الأرضية. وما رأيانه من صور ومشاهد مفجعة من الساحل الغربي ومناطق أخرى من البلاد هو دليل إضافي على كيف تستترف هذه الحرب العباد والبلاد فتقضي على حياتهم وأرزاقهم والبنى التحتية. ولا بد أن تُنبه الأطراف إلى خطورة الوضع وأن تعمل معا للتوصل إلى حل سلمي يحد من تفاقم الأزمة السياسية والإنسانية.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة راضية المتوكل، ممثلة منظمة "المواطنة لحقوق الإنسان".

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ولد الشيخ أحمد.

السيد ولد الشيخ أحمد: شكرا لإعطائي الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على أبرز تطورات الملف اليمني.

إن العنف مستمر في اليمن على عدة صعد، ومعه تستمر معاناة الشعب اليمني. وتتركز الأعمال القتالية على الساحل الغربي لمحافظة تعز، حيث تحاول القوات التابعة للحكومة الوطنية التقدم في ذباب والمخا باتجاه ميناء الحديدة وداخل مدينة تعز. وقد أكدت مجموعة من المنظمات الإنسانية بعد جولة تفقدية لها في أوائل شهر نيسان/أبريل، أن ذباب شبه خالية بسبب دمار البنية التحتية والتخوف من الألغام الأرضية القابلة للانفجار.

وفي هذا الصدد، أنا لن أخفي عن أعضاء هذا المجلس أن رفض كل طرف تقبل الطرف الآخر وتقديم التنازلات أو حتى التباحث بشأنها يبعثنا أكثر فأكثر عن الحل الشامل الذي نسعى إليه. فيما يبقى المواطن اليمني ضحية نزاع لا حول له فيه ولا قوة.

مع بداية شهر رمضان المبارك، نذكر أن هناك ٧ ملايين يمني ويمنية مهددون بخطر المجاعة إذا لم تتوقف الحرب. فربح

ولا شك أن هكذا اتفاق يضمن أمن سكان الحديدة كما يضمن استمرار حصول اليمنيين على المواد الأساسية والسلع التجارية كما سوف يسهل دفع الرواتب. إن المقترح الذي تقدمت به يتجنب الاشتباكات الأمنية في الحديدة ويجب التفاوض عليه بموازاة اتفاق آخر يضمن دفع الرواتب لكل موظفي الدول في كافة المناطق اليمنية. إن عدم الحصول على الرواتب يؤدي إلى ازدياد نسبة الفقر المدقع. ووحده هكذا اتفاق يضع تدابير محددة لوضع كل واردات الدولة المالية سواء تم تحصيلها في صنعاء أو الحديدة أو أي مكان آخر لدفع الرواتب والمحافظة على سير الخدمات الحكومية في كل اليمن. وأنا هنا أوجه الدعوة مرة أخرى إلى جميع الأطراف للتباحث في هذا الاقتراح وبدون أي تأخير. وفي هذا السياق، أعيد وأكرر أن دفع الرواتب سيكون ممكناً فقط إن تم الاتفاق بين الفرقاء اليمنيين وهذا يتطلب تعاوناً جدياً وبناء بدلاً من وضع اللوم على الأمم المتحدة.

وفي موازاة جهودنا للحد من النزاع، نعمل أيضاً على المحافظة على المنظومات والبرامج التي تخدم اليمنيين اليوم وفي المستقبل. ولا بد من شكر البنك الدولي والمملكة العربية السعودية على تنظيم مؤتمر لمناقشة الإجراءات الضرورية لدعم مؤسسات الدولة والاقتصاد اليمني لتمكينه من التعافي والعمل على إعادة البناء في المستقبل القريب. وفي هذا السياق أحيي جهود البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والهيئات اليمنية المحلية على إعادة إحياء نظام المساعدة النقدية المباشرة للعائلات الأكثر عوزاً من خلال آليات موجودة أصلاً لشبكات الأمان الاجتماعي. إن هذه الآليات ستساهم في تقوية القدرة الشرائية وتحمي آلاف الأطفال من أخطار سوء التغذية. إن المستوردين التجاريين يعانون حالياً من نقص التمويل اللازم للتمكن من متابعة عملهم وتأمين المواد الأساسية خاصة في شهر رمضان. وأنا أرحب بالجهود الرامية إلى إنشاء آلية تمويل

اليمنيين غير قادرين على شراء المواد الغذائية الأساسية. ونصف المجتمع اليمني لا يحصل على مياه صالحة للشرب أو على أبسط مستلزمات التعقيم والنظافة. وهذا يساهم في انتشار الأمراض المعدية. فانتشار داء الكوليرا مؤخراً أدى إلى ما يزيد على ٥٠٠ حالة وفاة وثمة آلاف آخرين يشتهون في إصابتهم بعدوى الكوليرا. ولا شك في أن تراجع الخدمات الصحية ساهم في الانتشار السريع لهذا المرض. وبالحديث عن القطاع الصحي، أقل من نصف المراكز الاستشفائية لا يزال قادراً على العمل بالإضافة إلى ندرة أدوية السكري وكذلك أدوية ارتفاع ضغط الدم والسرطان وغيرها من الأمراض المستعصية. وكما أكدت منظمة الصحة العالمية، فإن اليمنيين لا يموتون فقط من الحرب المستمرة إنما يموتون أيضاً بسبب انعكاساتها. فإن نقص السيولة النقدية وانقطاع مصادر رزقهم يمنعهم من الحصول على الخدمات الصحية التي هم في حاجة إليها.

لقد تمكنا حتى الآن من منع عملية عسكرية على الحديدة. إن امتداد القتال للمدينة، لو حصل، لأدى إلى خسائر لا تحصى في الأرواح والبنى التحتية وإلى منع دخول الأدوية والمواد الأساسية عبر ميناء المدينة. ولا شك أن لذلك وحده نتائج وخيمة تزيد من معاناة اليمنيين. وقد كنت في غاية الوضوح خلال لقائي مع الحكومة اليمنية والقيادات السياسية في صنعاء. إذ حثت الجميع على التوصل إلى تسوية للوضع في الحديدة. ومن المؤسف أن الوفد المفاوض لأنصار الله والمؤتمر الشعبي العام لم يحضر للتباحث في تفاصيل هذا الحل التفاوضي الذي يشتمل على ركائز أمنية واقتصادية وإنسانية، تسمح باستغلال المرفأ لإدخال المواد الإنسانية والمنتجات التجارية على أن تُستعمل الإيرادات الجمركية والضريبية لتمويل الرواتب والخدمات الأساسية بدل استغلالها للحرب أو لمنافع شخصية.

يؤثر على سلامتهم. فخلال زيارتي الأخيرة إلى صنعاء، سرتي اللقاء بسيدات من "التوافق النسوي اليمني من أجل السلام والأمن" والذي هو على تعاون دائم مع مكنتي. ويضم سيدات من مختلف الأحزاب السياسية بالإضافة إلى ممثلات عن المجتمع المدني.

إن هذه الاجتماعات التي دعت إليها منظمة الأمم المتحدة للمرأة ركزت على أمرين، هما في صلب معاناة المواطنين، وهما الأزمة الاقتصادية ودعم مسار التوصل إلى حل سلمي، بالإضافة إلى تفادي هجوم عسكري على الحديدة.

وكذلك تطرقت السيدات إلى آليات لتفعيل دور المرأة في محادثات السلام وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن السيدات اليمنيات والمجتمع المدني والقادة السياسيين يجتمعون بشكل دوري للتباحث في مسار السلام ومستقبل البلاد. وفي هذا السياق، أحبي جهود دولة ألمانيا ومؤسسة برغهوف لاستضافة هذه الفاعليات لمساعدة اليمنيين على التوافق على توجه سلمي يمهّد لمرحلة جديدة ترضي طموح الشعب اليمني.

خلال الشهرين الماضيين، أصبحت مطالبات المحافظات الجنوبية بالحكم الذاتي أكثر إلحاحاً. وذلك يزيد أيضاً من ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام حتى يتمكن اليمنيون من الدخول في محادثات معقمة والعمل على الدستور والاتفاق على آلية عمل تتطرق إلى الشرخ الداخلي الذي حصل في السابق وتضع أسساً بناءً للتعامل مع مخاوف الجميع، كما تحضّر لانتخابات جديدة تسمح للقيادة السياسية بوضع البلاد على مسار التعافي والازدهار. إن هذه الحرب أرهقت جميع اليمنيين وأثقلت كاهلهم.

فلقائي في صنعاء مع مجموعة من الشباب اليمني الناشط أكّد لي مرة أخرى قوة وصلابة هذا الشعب العريق وسعيه

تجارية تؤمن للمستوردين التجاريين الحصول على العملة الصعبة التي هم في حاجة إليها لإتمام عملهم. وهذا النشاط ما هو إلا جزء محدود من التعاون الوثيق بين البنك الدولي والأمم المتحدة، ويُعتبر سابقة في حد ذاته من حيث سعة شموله وسرعة المباشرة في تنفيذه. أنا كلي أمل في أن تساهم هذه المبادرات في تحسين الوضع الإنساني العام في اليمن وتساعد على التعافي بشكل أسرع مع انتهاء الحرب.

ومن المؤسف أن أفق التعافي الاقتصادي والاستقرار ليست بقرينة حالياً، خاصة وأن اليمن لا يزال أرضاً خصبة للجماعات المتطرفة حيث أن عمليات "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" تستمر في عدة محافظات ومنها شبوة وحضرموت وعدن والضالع ومأرب. إن غياب الأمن والاستقرار يجعل من اليمن ملاذاً آمناً لهذه الجماعات ووحده السلام الدائم سوف يغير من هذه المعادلة.

أود أن أعبر عن قلقي الشديد بسبب التقارير الواردة من اليمن عن أعمال لقمع الإعلاميين والناشطين الحقوقيين والمجتمع المدني. وقد وصل الأمر في بعض الأحيان إلى التحرش والضرب والاعتقال القسري والمحاكمات العشوائية. وقد أصدرت محكمة تابعة لأنصار الله والمؤتمر الشعبي العام في ١٢ نيسان/أبريل حكم إعدام بحق الصحفي يحيى عبد الرقيب الجبيحي. كما تتلقى جماعة البهائيين تهديدات متزايدة وتعرض للتوقيف والمداومة. وعلى الأطراف الالتزام بواجباتها واحترام المجتمع المدني والسماح له بمتابعة عمله دون أي تمييز ودون التعرض لأي نوع من أنواع الضغط أو التخويف أو التهديد. كما يجب السماح للأقليات الدينية بأن تعيش من دون خوف أو اضطهاد. ومن الضروري إبراز الجهد الجبار والأساسي الذي تقوم به السيدات اليمنيات للمساهمة في حل النزاع ووضع توجه نحو السلام المستدام والمصالحة الوطنية بالرغم من الجو السياسي المشحون بالعنف في البلاد والذي

وفي الختام، أودّ أن نتذكر معاً آلاف اليمنيين واليمنيات الذين خسروا حياتهم من دون أي سبب أو ذنب، أبرياء دفعوا فاتورة حرب الزعماء من أرواحهم. كما نتذكر ملايين اليمنيين الذين يتعرّضون للموت في كل لحظة، موت بقنبلة أو رصاصة، موت من الجوع أو من سوء التغذية، وباختصار: موت من مسببات يمكن تفاديها. باختصار، كفى نزاعات على السلطة! وليكن النزاع سلمياً من أجل اليمن وبناء وطنٍ حقوقُ أبنائه محترمة ومحفوظة واقتصاده مستقر ومؤسسته الحكومية فعّالة، وطن لليمنيين - كل اليمنيين - كما يستحقه اليمني. وأنتهز هذه الفرصة لأتوجه إلى جميع اليمنيين بالتهنئة بحلول شهر رمضان.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيد أحمد على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

**السيد أوبراين (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن على إحاطته الإعلامية، التي أؤيدها تماماً.

يتعرض شعب اليمن للحرمان والمرض والموت أمام أنظار العالم. وهذه ليست نتيجة غير متوقعة أو عارضة لقوى خارج سيطرتنا. إنها نتيجة مباشرة لما تقوم به أطراف النزاع وداعموها. ومن المحزن أنها نتيجة للتقاعس عن العمل بسبب العجز أو اللامبالاة من جانب المجتمع الدولي.

وكما ورد في المعلومات التي وافيت بها المجلس في الأشهر الأخيرة، لا بد من اتخاذ إجراء عاجل من أجل إنهاء المعاناة. ومع ذلك، وعلى أساس الوقائع، وفي صراحة تامّة كما كنت دائماً، أعود إلى المجلس لأبلغ بأن الحالة في الميدان ما زالت تسير في دوامة نحو انهيار اجتماعي واقتصادي ومؤسسي تام. وتشتهر اليمن الآن بكونها أكبر أزمة أمن غذائي في العالم،

للانتقال السلمي. فقد تباحثنا عن التحديات السياسية والأمنية التي تواجه البلاد بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية وتفشي داء الكوليرا. وقد تقدّم الشبان والشابات بأفكار عملية تتعلق بضرورة إعادة فتح مطار صنعاء الدولي للطيران المدني ودعم الرواتب وكيفية التعامل مع الأزمة الإنسانية والصحية ودعم مسار السلام. إن مطالبات هؤلاء الشبان والشابات محقّة ومنطقية واقتراحاتهم ملهمة وعملية.

إن اتفاق الحديدة والرواتب كان من المفترض أن يكون الخطوة الأولى باتجاه وقف شامل للأعمال القتالية ومباشرة لمحادثات السلام، إلا أنه حتى هذه المحادثات الأولية فُرض عليها التعثر وكأن هناك من لا يريد لها أن تُجرى أصلاً.

كما أنه من غير الممكن التغاضي عن حادث استهداف موكب الأمم المتحدة الذي أقلّني من المطار عند وصولي إلى صنعاء في ٢٢ أيار/مايو، وأذكّر جميع الأطراف أن أمن وسلامة فريق عمل الأمم المتحدة يقع ضمن مسؤولية السلطات المحلية، ومن الضروري التحقيق في الحادث الخطير لتحديد المسؤوليات وتجنّب تكراره. إن ما حصل، سيدي الرئيس، وبالرغم من خطورته يزيدني إصراراً وعزماً على المضي قدماً وتكثيف الجهود للتوصل إلى حلّ سلمي شامل يضمن الأمن والاستقرار للشعب اليمني.

وأطلب من هذا المجلس حثّ الأطراف على التعاون المباشر مع الأمم المتحدة للتباحث حول كيفية إنهاء النزاع ووقف هدر الدماء وعدم تعريض المواطنين للمجاعة والأمراض. إن الأزمة الإنسانية وشبح المجاعة هما من صنع الإنسان، وكان من الممكن تفاديهما، بينما لا يزال أطراف النزاع آخذين بالبلاد إلى الهاوية وغير مكترئين بآلاف المواطنين الذين يخسرون حياتهم، علماً أن وحدة الصف في المجتمع الدولي في مسار الأمم المتحدة للسلام ساهمت في توضيح الرؤية للمرحلة المقبلة من التاريخ اليمني.

وليس ذلك حصراً على حالة الأمن الغذائي. فالقدرات المؤسسية لليمن على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان تتداعى، يفاقمها فشل المصرف المركزي، بعد نقله من صنعاء إلى عدن، في العمل لصالح الشعب الذي يفترض به خدمته. وأثبتت جميع أطراف النزاع في اليمن استمرار عدم قدرتها على وضع الاحتياجات الحقيقية للشعب اليمني أولاً. وبات نظام الرعاية الصحية مجرّد هيكل لما كان عليه ذات يوم، بعد أن أغلقت نصف المرافق الصحية الآن. والناس يموتون لأنه حتى العلاج الطبي الأساسي، وهو ما نعتبره أمراً مسلماً به، لم يعد متاحاً. وإلى أن أُنهي بياني إلى المجلس اليوم، سيكون طفل آخر في اليمن قد مات من مرض يمكن الوقاية منه.

وأكثر من مليون من الموظفين المدنيين لم يقبضوا رواتبهم منذ شهور، مما أثر على أكثر من ٨ ملايين شخص ودفع بالمزيد والمزيد من الأسر نحو الفقر والمجاعة. ويزداد تزويج الأسر لبناتها الصغيرات لكي يحظين برعاية شخص آخر. وكثيراً ما تستخدم الأسر المهر للدفع من أجل الضروريات الأساسية. وفي حين أن العاملين في المجال الإنساني يعملون لمساعدة أفقر الفقراء، بات الاختصاصيون الآن، مثل الأساتذة الجامعيين، يطلبون المساعدة الغذائية. وفيما تستمر الأزمة، سيزيد الضغط على الموارد الإنسانية الشحيحة بالفعل وسيصبح البقاء بالنسبة لليمنيين أكثر صعوبة. وسيكون من الصعب على اليمن الانتعاش.

والضغوط المفروضة على النظام اليمني المهش جداً أصبحت واضحة جداً في الشهر الماضي، مع عودة تفشي الكوليرا على نطاق واسع.

واستغرق النظام الصحي الضعيف وقتاً أطول لكشف علامات الإنذار المبكر للكوليرا لأن العاملين في القطاع الصحي الذين يباشرون عادة منظومة مراقبة الأمراض لا يتقاضون مرتباتهم. ونظم المياه والصرف الصحي لا تعمل

بوجود أكثر من ١٧ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم ٦,٨ ملايين هم قاب قوسين من المجاعة. فالأزمة ليست قادمة. وهي لا تلوح في الأفق. إنها هنا اليوم، موجودة أمامنا. فالناس العاديون يدفعون الثمن.

والأسوأ من ذلك أن شبح المجاعة مدفوع بالنزاع ويتفاقم بسببه. إن اليمن لا يواجه الجفاف. ولو لم يكن هناك نزاع في اليمن، لما كان هناك انحدار نحو المجاعة والبؤس والمرض والوفاة. ومن المؤكد أن من الممكن تجنب المجاعة وتفاديها. ونعرف جميعاً أنه لن يكون هناك حل عسكري. ومهما طال الزمن إلى حين التوصل إلى حل سياسي، فسنواصل - نحن العاملون في المجال الإنساني - القيام بكل ما في وسعنا لتفادي المجاعة في اليمن، على الرغم من التحديات التي تواجه عملياتنا من جميع الأطراف ومؤيديهم.

وفي حين يسّرت آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش نقل أكثر ٦,٧ ملايين طن متري من السلع عن طريق موانئ اليمن على البحر الأحمر، والتي كان منها ٣,٨ مليون طن متري من الأغذية، فإن قدرة الناس على شراء الأغذية تتناقص. وإننا نعمل بجد على تعزيز الآلية وتمويلها. وعلى وجه الخصوص، لا تزال المحافظات التي يتواصل القتال والغارات الجوية فيها، مثل تعز وحجة وصعدة والجوف ومأرب، تعاني من ارتفاع أسعار السلع الأساسية. فقد ارتفعت أسعار الفاصولياء الحمراء ودقيق القمح بنسبة ٥٩ و ٢٩ في المائة في نيسان/أبريل عما كانت عليه قبل الأزمة. إن الاقتصاد ينهار والعمالة قد تلاشت، وقد ارتفعت أسعار الغذاء والوقود ارتفاعاً هائلاً، وتتواصل الانقطاعات الشديدة في صيد الأسماك والإنتاج الزراعي. وخلاصة القول أن الغذاء الموجود تفوق تكلفته قدرة الغالبية العظمى من السكان على شرائه، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً، مثل المليونيين من الأشخاص الذين ما زالوا مشردين.



توعية على نطاق البلد، بهدف كفالة استجابة شاملة وكلية. وتم بالفعل دعم قرابة ١,٦ مليون شخص من خلال تلك التدخلات ولن تتوقف جهودنا حتى يتم احتواء آفة الكوليرا. وإنني أحیی العاملين المحليين في مجال الصحة والنظافة، الذين يحاولون تقديم الدعم إلى الجميع وعدم التحيز لأي طرف بغض النظر عن محاولات الأطراف المتحاربة المخزية لدفعهم للقيام بذلك. وبالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، يقدمون المساعدة على مدار الساعة، وأود أيضا أن أشكر الذين قدموا الدعم المالي، بما في ذلك من المنطقة، لتحقيق ذلك.

إن الاستجابة الإنسانية لتفشي الكوليرا هي جزء من جهد أوسع نطاقا. وقد وصل العاملون في المجال الإنساني إلى ما مجموعه ٥,٨ ملايين شخص بالمساعدات الغذائية، بما في ذلك ما لا يقل عن ٣ ملايين شخص كل شهر. وفي ظل ازدياد الاحتياجات، سنكون بحاجة إلى المزيد من الموارد، ولكن قدرتنا على الاستجابة تعتمد على التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به. وكما يعلم المجلس، في ٢٥ نيسان/أبريل شارك الأمين العام مع وزير خارجية السويد وسويسرا في استضافة مؤتمر رفيع المستوى لإعلان التبرعات من أجل اليمن لمواجهة تزايد الاحتياجات الملحة في البلد. وأسفر المؤتمر عن تعهدات سخية بلغت ١,١ بليون دولار.

ونحن ممتنون لجميع الجهات المانحة التي أوفت بتعهداتها بالكامل ونشجع الآخرين على أن يحذوا نفس الحذو. وبدءا من الليلة الماضية، تم سداد ٥٦ في المائة، حوالي ٦١٢ مليون دولار من التعهدات، في إطار خطة الاستجابة الإنسانية وخارجها. وذلك يعني تمويل ٢٤ في المائة فقط من الاستراتيجية والخطة الإنسانية العامة مع تلقي ٤٨٩ مليون دولار من ٢,١ بليون دولار مطلوبة. وأحث بقوة أن نكفل تقديم التمويل لدعم الاستراتيجية والخطة الإنسانية لأنها أنجع طريقة محايمة للوصول

بسبب نقص الوقود وأعمال الصيانة الأساسية، مما يخلف أكثر من ٨ ملايين شخص بدون إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

واقتران موسم الأمطار والقمامة التي تراكمت في شوارع المدن الكبرى قد هيأ الظروف المثالية للانتشار السريع للأمراض المعدية والأمراض المنقولة بالمياه. وفي الشهر الماضي وحده، وصل عدد الأشخاص الذين يشتبه بأنهم حالات كوليرا إلى الضعف مقارنة بعدد الأشخاص في الأشهر الستة الماضية كلها، وثلثهم من الأطفال. ومن المهم أن نضع في اعتبارنا أن سوء التغذية والكوليرا مترابطان، لأن الأشخاص الضعاف والجياع يرجح بقدر أكبر إصابتهم بالكوليرا وهم أقل قدرة على النجاة منها. تفيد التقديرات بتوقع ١٥٠.٠٠٠ حالة خلال الأشهر الستة المقبلة، بالإضافة إلى قرابة ٦٠.٠٠٠ حالة مشتبه بها حاليا منذ نيسان/أبريل، مع ٥٠٠ حالة وفاة مرتبطة بالمرض.

وفضلا عن أنه يمكن التنبؤ به بشكل محزن، فإن حجم آخر لتفشي المرض جاء نتيجة مباشرة للتراجع. لو أن أطراف الصراع أبدت الاهتمام، لأمكن تفادي تفشي المرض. ومع ذلك، أود أن أشيد بالسرعة والشجاعة غير العادية للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني، بمن في ذلك العاملون في مجال تقديم المعونة الدولية والوطنية من المنظمات غير الحكومية، الذين يبذلون كل ما في وسعهم في ظل القيادة القوية للمنسق الإنساني جامي ماغولدرينك.

وتعمل الأمم المتحدة وشركاؤها بلا كلل لمساعدة السلطات من جميع الأطراف على مواجهة التحدي الذي يشكله تفشي الكوليرا من عدن إلى صعدة ومن الحديدة إلى تعز. وعملنا بشكل عاجل لتكثيف المساعدات، وزيادة عدد مراكز علاج الإسهال إلى أربعة أمثال في الشهر الماضي وتأسيس ١٣٦ ركنا للإمهاء الفموية. وتبذل الجهود المتزامنة في مجال المياه والصرف الصحي والصحة، بما في ذلك حملة

وحده لا يمكن أن يلي احتياجات سكان يبلغ تعدادهم ٢٧ مليون نسمة. وإمكانية الوصول في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في محافظة تعز، يجب أن تكون آمنة ومستمرة ودون عوائق، ويجب السماح بوصول السلع التجارية إلى موانئ اليمن دون تأخيرات مصطنعة وابتزاز. ومن الضروري أيضا استئناف الرحلات الجوية التجارية إلى صنعاء لتمكين المدنيين من التماس العلاج الطبي ولم شمل الأسر.

الوقت ينفد. يواجه الشعب اليمني تهديدا ثلاثيا يتمثل في صراع مسلح وجماعة ومرض قاتل تسبب بالفعل في قتل أو جرح أو تشريد أو الإضرار بملايين، ولن ينجو منه أحد إذا استمر دون كايح. ومن السخرية القاسية، كما قلت في البداية، أن هذه التهديدات هي من صنع الإنسان ويمكن منعها بسهولة. على المجتمع الدولي الآن، بالتنسيق مع أطراف النزاع، واجب ملح بالتصدي لتلك التهديدات وانتشار اليمن وشعبه من جميع الأطراف المتحاربة من على حافة كارثة تامة.

نحن كعاملين في الحقل الإنساني، سنواصل القيام بعملنا، ولكن الشعب اليمني أيضا بحاجة إلى أن يضطلع المجتمع الدولي بعمله. الحل الوحيد الطويل الأجل هو اتفاق سياسي مستدام، وإذا أريد له أن يتحقق، لا بد من أن يكون هناك خفض في العنف ونهاية لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ووصول دون عوائق إلى المحتاجين. لا يمكن لأطراف النزاع والمجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، السماح للمزيج المميت من العنف والتقاعس واللامبالاة بالحكم على الشعب اليمني بأن يقضي نجه.

وأهيب بالمجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات التالية فورا لتجنب عواقب لا رجعة فيها سيكون لها أثر يمتد عبر أجيال في اليمن والمنطقة الأوسع. الأول هو ضمان حماية الشعب اليمني. وما دامت الأعمال العسكرية مستمرة، يجب على جميع الأطراف أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني والقانون

إلى من هم في أمس الحاجة. ومع تزايد الاحتياجات، سنحتاج إلى المزيد من الموارد.

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة إمكانية الوصول. إن ميناء الحديدة شريان حياة لليمن، كونه نقطة الدخول الرئيسية للواردات التجارية والإنسانية إلى البلد، الذي يعتمد تاريخيا على استيراد المواد الغذائية الأساسية بنسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة. والحديدة أيضا الميناء الوحيد في اليمن الذي يمكنه التعامل مع شحنات الوقود والسوائب والحاويات على نطاق واسع. ولكن السفن لا يمكنها الوصول إليه إلا بشكل متقطع، بسبب عمليات تحويل الوجهة وتأخيرات الأذون بدخول الميناء المفروضة من التحالف، التي، إلى جانب خطر الهجمات على الميناء، قوضت ثقة التجار. وما كان يستغرق عادة أسبوع لدخول موانئ البحر الأحمر، يستغرق الآن غالبا خمسة أضعاف تلك المدة. وبالنظر إلى ارتفاع التكاليف، تتجنب شركات الشحن الرئيسية الآن الموانئ، مما يحرم الشعب اليمني من الغذاء والوقود اللذين تمس الحاجة إليهما.

وأناشد الدول الأعضاء كفالة بذل كل جهد ممكن لإبقاء ميناء الحديدة مفتوحا وعاملا. إن الهجوم على الميناء ليس في مصلحة أي طرف، لأنه سيدفع بشكل مباشر ولا رجعة فيه اليمنيين إلى الجوع والمجاعة. وفي هذا الصدد، فإننا نواصل دعم جهود المبعوث الخاص الرامية إلى وضع حلول مستدامة لحماية الميناء باعتباره من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استقدام الرافعات المتنقلة التابعة للأمم المتحدة العالقة في دبي منذ أربعة أشهر سيكون استثمارا في الطابع المدني لميناء الحديدة، وسيساعد في إيصال الأغذية والوقود إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

وبخلاف الحديدة، يجب أن تلتزم الأطراف بكفالة أن جميع الموانئ والطرق البرية الأخرى مفتوحة أمام الواردات الإنسانية والتجارية على حد سواء، حيث أن العمل الإنساني



لقد جئت من اليمن المنسي، مثقلة بما شهدته من معاناة بشرية حسيمة طالت ملايين اليمنيين نتيجة للحرب.

يعاني بلدي من حالة انهيار تام، وأحمل على عاتقي الكثير من القصص التي وثقتها منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان على مدى السنوات الثلاث الماضية.

تعمل "مواطنة" في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد في كل مناطق اليمن، ونبذل كل ما بوسعنا من أجل أن يبقى صوت الضحايا والناجين من انتهاكات حقوق الإنسان، التي ترتكبها يومياً كافة أطراف النزاع في كل أجزاء اليمن، موثقاً ومسموعاً. وأحد أهداف "مواطنة" هو التأسيس لذاكرة حقوقية يمكن الاستناد إليها لتحقيق العدالة والمحاسبة في المستقبل لأجل الشعب اليمني.

لا يزال أغلب اليمنيين حتى اليوم غير متورطين في القتال بهذه الحرب، وأكثر ما نسمعه من الناس في لقاءاتنا الميدانية: "نكره الحرب، نريد أن نعيش".

لم تحدث الحرب في اليمن فجأة، بل هي نتيجة لتراكم من الأخطاء التي تشاركت في ارتكابها جميع الأطراف على مدار السنوات الماضية، ومع ذلك لا يزال هناك فرص حقيقية لإنهاء هذه الحرب، وإجراء تسوية عادلة تضع اليمن على طريق بناء دولة القانون.

ونقول لأولئك الذين يعولون على الحرب لصناعة الحلول: ما الذي أنجزته الحرب عدا آلاف المدنيين الذين سقطوا قتلى وجرحى، وكثير منهم نساء وأطفال؟

لقد دمّرت الحرب ما راكمه اليمن لعقود من بنية تحتية بسيطة ومحدودة، وأدت إلى انهيار النظام الصحي. وكذلك حرمت الحرب مئات الآلاف من أطفال اليمن من الذهاب إلى مدارسهم، وأعاق نمو جيل بأكمله. ويتم تجنيد مئات الأطفال قسراً ليكونوا في الخطوط الأمامية، كما قادت

الدولي لحقوق الإنسان، ويجب على جميع الدول أن تمارس نفوذها لضمان قيام الأطراف بذلك. والثاني هو التأكد من بقاء جميع الموانئ والطرق البرية مفتوحة أمام الواردات الإنسانية والتجارية على حد سواء، بما في ذلك العمل لتجنب الهجمات على الحديدة وإعادة فتح مطار صنعاء. نحن بحاجة إلى رافعات متنقلة في الميناء. والثالث هو المحافظة على المؤسسات اليمنية الضرورية لضمان دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية. لم يعد الأمر مجرد مسألة سياسة أو اقتصاد؛ إنه يتعلق بمبادئ الإنسانية الأساسية والكرامة الإنسانية، بل والبقاء.

الكوليرا تنتشر بمعدل غير مسبوق والمجاعة تطرق أبواب الملايين الليلة. يجب على أطراف هذا النزاع وحلفائهم، فضلاً عن البلدان الأخرى في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، تنحية السياسة والمصالح الذاتية جانبا والاستجابة بأقصى قدر من الإنسانية، وتيسير الوصول وتعبئة الموارد لعلاج تفشي الكوليرا وكفالة وصول الأغذية إلى من هم في حاجة إليها. ومن هذا المنطلق، أحث الأطراف، بدعم من المجتمع الدولي، على مضاعفة جهودهم من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة، بما يكفل أن حماية الناس وكرامتهم ورفاههم في صلب أي اتفاق. وبالعامل معاً، يمكننا إنهاء إحدى أشد المآسي الإنسانية في العالم ووضع اليمن مرة أخرى على طريق البقاء وطريق المستقبل. وقد حان الوقت الآن.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة المتوكل.

**السيدة المتوكل** (تكلمت بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإيصال صوت المجتمع المدني إلى مجلس الأمن. يأمل العديد من اليمنيين في أن يؤثر المجلس تأثيراً إيجابياً على حياتهم التي أهكتها الحرب.

استخدام الألغام الأرضية في العديد من المناطق باليمن. وعلاوة على ذلك، وثقنا أيضاً انتهاكات، بما فيها إعدامات خارج نطاق القضاء، قامت بها قوات الرئيس هادي وحلفاؤها من الأحزاب والجماعات المسلحة. يتشارك طرفا النزاع مسؤولية القصف العشوائي للمدنيين والمنشآت المدنية، وتجنيد الأطفال، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى الاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، والتعذيب، وانتهاك حق التعبير والحريات الصحفية، واختفاء الصحافة الحرة، بالإضافة إلى اضطهاد الأقليات، مثل البهائية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة.

لقد دفعت المرأة اليمنية الثمن الأكبر في هذه الحرب ومثلت إلى حد كبير هدفاً مدنياً لكل أطراف الحرب. فقدت المرأة عائلتها، ما ضاعف معاناتها نتيجة الفقر أكثر مما كانت عليه قبل أن يندلع النزاع. تعيش النساء في أوضاع بالغة الخطورة ويفترقن إلى الأمن وهو ما يعيق حركتهن ويحد من قدرتهن على مكافحة الفقر. إن من أقسى المشاهد في هذه الحرب صورة سعي الأمهات والزوجات وبناتهن من سجن إلى آخر على أمل أن يسمعن أخباراً عن أقاربهن المعتقلين والمختفين قسرياً.

يتطلع اليمنيون إلى أن يضمن المجتمع الدولي المحاسبة على هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، كما يتوقعون خطوات جدية تعيد إيمان الناس بقدره هذه المؤسسة الدولية على تحقيق الأمن والسلام وتعزيز العدالة. في الحروب، يصبح بناء السلام هو الشجاعة. وأدعو مجلس الأمن إلى أن يوحد موقفه من أجل إنعاش مفاوضات السلام كي يمكن وضع حد لهذه الحرب الجائرة. كما أدعو مجلس الأمن إلى دعم المبعوث الخاص للأمم المتحدة لليمن ليكون قوياً في مواجهة الأطراف المتحاربة، وفي السير نحو خطة سلام شاملة لا تحيز لرؤية أحد الأطراف دون غيره. وأدعو أيضاً إلى أن تكون كافة القوى

الحرب إلى أزمة إنسانية حادة جداً جعلت من المجاعة في البلاد أمراً وشيكاً، وتسببت بتزوح غير مرئي للملايين في الداخل، بالإضافة إلى وباء الكوليرا الذي انتشر مؤخراً ويفتلك بالآلاف اليمنيين.

إذا قربتم عدستكم من اليمن فستلتقطون بسهولة الغياب المرعب للدولة ومؤسساتها، سواء في مناطق سيطرة سلطة الأمر الواقع لجماعة أنصار الله الحوثيين المسلحة وحليفها، الرئيس السابق صالح، أو في تلك التي تحت سيطرة سلطة حكومة الرئيس هادي وحلفائها من الأحزاب والجماعات المسلحة. يتطلع اليمنيون إلى إدارة قوية قادرة على توفير الأمن والخدمات الأساسية، لكنهم لم يجدوا سوى جماعات مسلحة منشغلة بالنزاع على السلطة على حساب اليمنيين.

توفر الحرب بيئة صديقة لتمدد وازدهار الجماعات المتطرفة. وما فتئت هذه الجماعات تعمل بشكل حثيث خلال الحرب على تعزيز نفوذها على المستوى المحلي. إنها بمثابة ألغام لمستقبل اليمن ولا يمكن إضعافها إلا بوجود دولة النظام والقانون.

يحتاج اليمنيون اليوم إلى أن يقوم المجتمع الدولي ومجلس الأمن بمسؤوليتهما في حمايتهم. فطيلة سنوات الحرب الثلاث الماضية، ارتكبت جميع أطراف النزاع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يمكن السماح باستمرار هذه الانتهاكات من دون تحقيق.

وثقت منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان انتهاكات خطيرة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات قُتل فيها آلاف المدنيين، أغلبهم من النساء والأطفال. لقد قصف هذا التحالف التجمعات السكنية، والأسواق العامة، والمعالن الأثرية والثقافية، والمستشفيات والمدارس والجسور والمصانع. كما وثقنا انتهاكات واسعة ارتكبتها جماعة أنصار الله المسلحة وحليفها الرئيس السابق صالح خصوصاً في تعز، بما في ذلك

على الأرض، إلا أنه لا زال بالإمكان العمل ورسم مسار نحو السلام والديمقراطية والتنمية الاقتصادية. لكن ومع استمرار الحرب، علينا أن نتذكر أن ما هو ممكن اليوم قد لا يكون ممكناً غداً، لذلك فإن التحرك العاجل أمر في غاية الأهمية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد يورينتي سوليث** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تودّ بوليفيا أن تشكر مبعوث الأمم المتحدة الخاص لليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد ستيفن أوبراين، الذي نعرب له عن دعمنا لجميع الجهود التي بذلها للوفاء بولايته، وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين. وأودّ أيضاً أن أتوجّه بالشكر على وجه الخصوص إلى السيدة رضية المتوكل على بيائها المؤلم الذي أظهر لنا وجه الحالة الخطيرة في اليمن.

ولكن كانت المسألة التي اجتمعنا بشأنها هي الحصول على معلومات عن آخر التطورات بشأن عقد محادثات سلام في معرض مواجهة التراع، لا يسعنا إلا أن نسلم بأن حالة أبناء الشعب اليمني قد أصبحت مقلقة وغير مستقرة على نحو متزايد بسبب العناصر العديدة التي تتكالب وتؤدي إلى تفاقم ظروف معيشتهم. إن الحالة في اليمن حرجة والأرقام مزعجة.

وكما ظل السيد أوبراين يشير، وكما أكد مرة أخرى، فإن أكثر من ١٨ مليون نسمة من مجموع سكان اليمن البالغ تعدادهم ٢٧,٤ مليون نسمة يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، حيث يحتاج أكثر من ١٠ ملايين منهم إلى المساعدة بصورة ملحة للغاية. كما أن هناك نقصاً في الغذاء لأكثر من ١٧ مليون شخص يعيشون في ظل انعدام الأمن الغذائي، ويواجه ٦,٨ ملايين منهم خطر المجاعة.

اليمنية ممثلة في مفاوضات السلام وأن تكون هناك مساحة جادة لمشاركة المجتمع المدني، لا سيما الشباب والمرأة. وأدعو كذلك الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى أن تقف إلى جانب ملايين اليمنيين، وألا تدعم أيّاً من أطراف الحرب، وأن توقف إرسال الأسلحة إلى كل أطراف التراع في اليمن.

لا يمكن أن تتوقف معاناة اليمنيين إلا بتوقف الحرب، إلا أن هناك مجموعة من الالتزامات المطلوبة لتعزيز السلام. وعلى مجلس الأمن اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لتخفيف المعاناة بشكل فوري، وتتطلب هذه الإجراءات من مجلس الأمن شجاعة والتزاماً وعزماً. ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل وبشكل عاجل على

تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة في انتهاكات جميع أطراف التراع؛ ووقف بيع الأسلحة للأطراف المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن؛ والمطالبة بوقف استهداف المدنيين والأعيان المدنية بالهجمات الجوية والأرضية؛ وضمان إطلاق سراح المعتقلين المدنيين المحتجزين تعسفياً وأولئك المختفين قسرياً تحت سلطة تحالف أنصار الله وصالح أو سلطة حكومة الرئيس هادي وحلفائها؛ والمطالبة بعدم عرقلة الوصول الإنساني إلى كافة المناطق والفئات المحتاجة؛ وضمان إعادة فتح مطار صنعاء الدولي؛ والتأكيد على أن يكون هناك اتفاق عاجل بين الأطراف على آلية لتسليم مرتبات وأجور موظفي القطاع العام؛ وضمان حماية ميناء الحديدة من التراع المسلح وضمان إعادة تشغيله كلياً ليتمكن من الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات ملايين اليمنيين؛ والمطالبة برفع القيود على عمل منظمات المجتمع المدني، وباستعادة الحريات الصحفية وإطلاق سراح كافة الصحفيين المعتقلين ولا سيما الذين تحتجزهم قوات الحوثي.

أمام مجلس الأمن فرصة للتحرك وحماية اليمنيين ودعمنا لإيجاد مسار نحو السلام الدائم. وبالرغم من صعوبة الوضع

ناهيك عن شواغلنا إزاء الخسائر في أرواح المدنيين، في حال شن هجوم واسع النطاق على الميناء“.

ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يحافظ على موقف إجماعي في شجب هذه الأعمال والحملات العدائية وشجب أي إجراء يدافع عن استخدام العنف أو السلاح كخيار لحل هذا النزاع أو أي نزاع آخر، ولا سيما عندما تتنافى هذه التكتيكات الحربية مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي يمثلها مجلس الأمن. ونكرر بشكل قاطع أنه يجب على مجلس الأمن أن يبعث برسالة واضحة وسريعة فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية وفيما يتعلق بميناء الحديدة، وهو المدخل الوحيد الممكن لإيصال المساعدة الإنسانية إلى الضحايا المدنيين الذين لا يواجهون الآن أزمة غذائية فحسب، بل كذلك أزمة صحية يمكن أن تتفاقم إذا استمرت هذه الهجمات.

ختاماً، تود بوليفيا أن تكرر الطلبات الثلاثة التي قدمها السيد أوبراين في هذه الجلسة. وقد استمعنا بعناية إلى ما قاله للتو واختارنا ما يلي: لقد نُسي اليمن، كما يتضح من المجاعة والحرب وانهايار الاقتصاد والأمراض الفتاكة والهجمات على المدنيين التي تجتاح البلد. إن اليمن اليوم هو أحد أكبر إخفاقات المجلس ومنظمتنا.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوروغواي.

في البداية، أشكر السيد شيخ أحمد والسيد أوبراين والسيدة المتوكل على إحاطاتهم الإعلامية. ونعيد تأكيد دعمنا للعمل الذي يضطلع به المبعوث الخاص ونشكره على جهوده المتواصلة لإيجاد حل للنزاع.

وتدين أوروغواي بشدة الهجوم الذي تعرض له أثناء انتقاله من مطار صنعاء في ٢٢ أيار/مايو خلال زيارته الرسمية إلى اليمن. فالهجوم على شخصه هو هجوم على الأمم المتحدة،

وللأسف، تواصل الحالة تدهورها ويتعين على الشعب اليمني الآن مواجهة تفشي وباء الكوليرا، الذي أدى، وفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية الصادر في ١٨ أيار/مايو، إلى ٣٦١ حالة وفاة في نيسان/أبريل وأيار/مايو وامتد انتشاره إلى ١٩ من محافظات اليمن الـ ٢٢. وقد سُجل أكثر من ٥٠٠ ٣٥ حالة عدوى محتملة، وفقاً لبيان منسق الشؤون الإنسانية في اليمن الصادر في ٢٤ أيار/مايو. ولذلك، فإننا نشعر بقلق شديد من أن المساعدة الإنسانية المرسلة إلى اليمن لا تزال تتأثر على نحو خطير نتيجة القيود العشوائية التي تفرضها أطراف النزاع، وكذلك نتيجة تهديد الغارات الجوية المستمر للهيكل الأساسية المدنية، الأمر الذي يحد من توزيع الإمدادات الإنسانية التي تمس حاجة الشعب اليمني إليها.

ونأسف، في السياق نفسه، للهجوم الذي وقع في ٢٢ أيار/مايو على قافلة إنسانية في صنعاء، كان المبعوث الخاص أحد المسافرين فيها، وندينه. ونذكر أطراف النزاع بأنه يتوجب عليها أن توفر إمكانية الوصول غير المشروط وغير المقيد إلى المساعدة الإنسانية وضمان تأمينها وعدم اعتبار القوافل الإنسانية أهدافاً عسكرية لأي سبب من الأسباب. كما نكرر للأطراف الإقليمية المتورطة في النزاع أنها ملزمة باحترام أحكام القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) وأنه يجب عليها بذل كل جهد ممكن للالتزام بالانخراط في عملية حوار مستدامة تؤدي إلى عملية انتقال سياسي سلمية ومنظمة وشاملة للجميع، يقودها الشعب اليمني وتلي حقوقه وتطلعاته المشروعة، وكذلك تحترم سيادة اليمن واستقلاله وسلامته الإقليمية احتراماً كاملاً.

ونرى أن من المهم التذكير بكلمات المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد زيد الحسين، الذي قال في مؤتمر صحفي في جنيف في أيار/مايو الماضي:

”يساور الأمم المتحدة القلق إزاء العواقب الإنسانية لهجوم كهذا من منظور زيادة تأجيج الأزمة الإنسانية،

مواصلة عملها. وقد أظهرت الأطراف المعنية أنها غير مستعدة تماما للتحقيق في هذه الأعمال البشعة. ولذلك، نعتقد أن على مجلس الأمن أن ينشئ آليات نزيهة وشفافة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبها في اليمن طرفا النزاع. وتلك خطوة ضرورية وأساسية لكفالة المساءلة.

لقد شددنا في الأسبوع الماضي، خلال المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين وقطاع الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة (انظر S/PV.7951)، على أن المدنيين ما زالوا يدفعون أعلى تكلفة للحرب. وفي اليمن، تنسب الهجمات العشوائية في كارثة حقيقية. ويستوجب قصف الهياكل الأساسية المدنية اهتمامنا الكامل وإدانة المجتمع الدولي. ويجب أن يُحاسب المسؤولون عن هذه الفظائع المروعة والمتواطئون معهم على جرائمهم. ويجب إيقاف نقل الأسلحة والاتجار بها مع الأطراف المتحاربة لأن هذا يسهم إسهاما مباشرا في مذبحه المدنيين. كما إن استمرار العنف وتفكيك المؤسسات اليمنية يساعدان في التمكين من انتشار الإرهاب. وكما تبين، فإن جماعات، مثل داعش وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، تنشط في الاستفادة من البيئة السياسية المتغيرة والفراغ في الحكم لتجديد أعضاء جدد والتخطيط لهجمات جديدة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تشعر أوروغواي كذلك بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية في اليمن، ولا سيما الحالة الخطيرة للفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال. وتتطلب الحالة المروعة وخطورة الحالة الإنسانية للشعب اليمني وصول المساعدة الإنسانية فورا ومن دون عوائق إلى السكان المدنيين، بما في ذلك عن طريق ميناء الحديدة.

ومن الضروري الوصول إلى ذلك الميناء نظرا لكونه الطريق الرئيسي لإيصال الواردات الغذائية إلى البلد.

وأخيرا، أود أن أشدد على أننا جميعا نتشاطر المسؤولية عن بذل قصارى الجهود اللازمة لتحقيق السلام وتخفيف

وبالتالي فإنه أمر غير مقبول ويجب إدانته بأشد العبارات. كما نعرب عن امتناننا العميق وإشادتنا بالعاملين في المجال الإنساني والمؤسسات الإنسانية في اليمن على عملهم الشاق لجلب الأمل للسكان المدنيين الذين وقعوا ضحايا لهذا النزاع المسلح منذ أكثر من سنتين.

إن جلسة الإحاطة المفتوحة هذه لمجلس الأمن بشأن الحالة في اليمن ليست مجرد منتدى لمعالجة المسألة، ولكنها تستهدف كذلك تسليط الضوء على الواقع القاسي الذي يعاني منه البلد وإتاحة الفرصة لكي نُظهر لآلاف من الرجال والنساء والأطفال اليمنيين أنهم ليسوا منسيين.

وتؤيد أوروغواي التسوية السلمية للنزاع في اليمن. فعملية التفاوض ومحادثات السلام هما السبيل الوحيد للخروج من الأزمة. وتأسف أوروغواي للركود الذي طال أمده في عملية السلام، والتي لم تتمكن من تحقيق نتائج إيجابية حتى الآن. ونشعر ببالغ القلق إزاء حقيقة عدم برهنة أي طرف على وجود التزام أو رغبة مستمرين في التوصل إلى تسوية سياسية لإنهاء النزاع. ويمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تعزيز السلام ويجب عليهما ذلك، غير أن على اليمنيين أنفسهم اتخاذ قراراتهم من أجل تحقيق السلام. ويجب أن يقر أصحاب المصلحة بأن عليهم تقديم تنازلات. وتكرر أوروغواي دعوتها للطرفين إلى استئناف الحوار والاحترام الكامل للالتزام بوقف الأعمال العدائية، الذي يمثل خطوة أساسية لإرساء السلام.

ولتحقيق الاستقرار في اليمن، يجب على الجهات الفاعلة في المنطقة والبلدان التي لديها نفوذ على الطرفين أن تلتزم بالعمل معا من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع. ويشهد اليمن انتهاكات عامة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ترتكبها جميع الأطراف المتحاربة. وقد تم توثيق هذه الانتهاكات في عدة دراسات حالة أجرتها أفرقة خبراء معنية باليمن. ونحن نهنئها على عملها ونشجعها على



رمضان المبارك، نواجه فرصة ضائعة، وتزداد معها معاناة شعب يقع اليوم رهينة للمليشيات الحوثية، مليشيات الموت.

بعد عامين ونيف من الانقلاب الذي قاده مليشيات الحوثي بالتحالف مع الرئيس السابق وبدعم وتأييد من إيران، تعيش اليمن اليوم واحدة من أكبر المآسي الإنسانية على الإطلاق. فقائمة الضحايا التي تسبب بها الانقلاب تزداد توسعا، وتشرد اليمنيون في أصقاع الأرض وتقطعت بهم السبل، وانتشرت المجاعة وتفشت الأوبئة وآخرها الانتشار المخيف لوباء الكوليرا الذي كانت اليمن، بفضل تعاون المجتمع الدولي، قد قضت عليه في سنوات ماضية. اليمن اليوم، أيها السادة، هي مشهد مخيف من مشاهد "الملهاة الإلهية" التي كتبها دانتي، حيث الموت يطغى على كل الألوان، والوجع الإنساني هو العنوان الغالب. كل ذلك بسبب تشبث غلاة الانقلاب بالسلطة التي اغتصبوها وأمعنوا في سرقة موارد الشعب اليمني الصحيحة.

وفيما يجلس زعيم الانقلاب المجرم، عبد الملك الحوثي، في كهفه مدعيا حقا إلهيا في الحكم، يطارد التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب دعيا آخر وهو أبو بكر البغدادي الذي أنشأ دولة الموت والإرهاب وأطلق عليها زورا وبهتانا "الدولة الإسلامية". إن الإرهاب الذي تمثله الحركة الحوثية، وداعش، والقاعدة، والذي تديره أصابع خفية في المخابرات الإيرانية يحيل حياة شعوبنا إلى كابوس. لقد صادر الانقلاب في اليمن حلم اليمنيين، الذي صاغوه في مخرجات الحوار الوطني، في بناء دولتهم الاتحادية الديمقراطية التي يتقاسم فيها أبناءها السلطة والثروة على قدم المساواة.

إن هذه الحرب لم تكن يوما خيار الحكومة اليمنية بقيادة فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي، ولكنها فرضت علينا بعد أن استنفدت كل الخيارات السلمية وقُدمت التنازلات الكبيرة من أجل عدم الدخول في أتون حرب عبثية يكون

معاناة الملايين من الأشخاص. وندعو جميع الدول ذات النفوذ على الأطراف إلى التعاون في السعي لإيجاد حل سلمي للتراع.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

**السيد اليماني (اليمن):** السيد الرئيس، اسمحوا لي في بداية مداخلي هذه أن أهنيكم، سعادة السفير البيوروسيلي، على إدارتكم الحكيمة لأعمال المجلس للشهر الحالي، وأن أتقدم بالشكر الجزيل لإتاحتكم الفرصة لنا للحديث أمام هذا المجلس.

أود في البداية، أن أجدد تضامن الحكومة اليمنية وكل الشعب اليمني مع السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للسيد الأمين العام إلى اليمن، وإدانتنا الشديدة لمحاولة الاغتيال التي تعرّض لها في عاصمة اليمن المحتلة من قبل المليشيات الحوثية المتحالفة مع أتباع الرئيس السابق. لقد أصدرت الحكومة اليمنية بيان إدانة يوم الاثنين ٢٢ أيار/ مايو ضد العملية الإجرامية التي استهدفت المبعوث الخاص. كما أصدرت مجموعة الثاني عشر الراعية للعملية السياسية في اليمن بيانا أدانت فيه بشدة هذا العمل الإجرامي وطالبت الانقلابيين بالتحقيق الكامل في الجريمة. هذا في الوقت الذي كان المبعوث الدولي يحمل مقترحات جديدة لمعاودة جهود السلام، تتضمن هدنة خلال شهر رمضان المبارك، وترتيبات لتسليم مدينة الحديدة للحكومة الشرعية وخروج المليشيات الحوثية من المدينة كمقدمة لاستئناف مشاورات السلام في الكويت للتوقيع هذه التفاهات. وقد أبدت الحكومة اليمنية موافقتها المبدئية على المقترحات التي حملها المبعوث الخاص من أجل السلام وحقن دماء اليمنيين. ولكن مع الأسف، قوبلت زيارة المبعوث الخاص الأخيرة إلى صنعاء بتصلّب واعتداء من الطرف الانقلابي. وها نحن اليوم، في اليوم الرابع من شهر



سلمان للإغاثة الإنسانية لمواجهة تداعيات انتشار وباء الكوليرا في اليمن، والذي تقع مناطق انتشاره الرئيسية ضمن المناطق الواقعة تحت سيطرة الانقلاب، حيث بدأ المركز تسيير قوافل المساعدات والأدوية والمستلزمات الطبية التي تكفي لـ ٥٠ ألف شخص، كما وقّع اتفاقية مع منظمة الصحة العالمية بمبلغ ٨ ملايين دولار لمعالجة الوباء.

وإنه من المؤسف والمؤلم حقاً أن يتزامن وصول المبعوث الخاص إلى صنعاء مع ارتكاب ميليشيات الحوثي صالح لمجازر بشعة بحق المدنيين في محافظة تعز المحاصرة منذ سنتين ونتج عن هذه الأعمال استشهاد أكثر من ٥٠ شخصاً من المدنيين الأبرياء معظمهم من النساء والأطفال وخمسة صحفيين في ظل صمت دولي مريب.

هذه صورة الطفل الياس عقلان ذي السادسة، والذي قُتلته قذيفة هوزر حوثية في حي الضبوعة في تعز عصر يوم ٢٣ أيار/مايو. إن دمعته لا تزال بيّنة وستطارد القتلة المجرمين حتى تتحقق العدالة له ولغيره من الأطفال والأبرياء. الياس هذا يذكرنا بالطفل فريد الذماري ذي الخمس سنوات، الذي قُتل في مجزرة حوثية سابقة جراء قذيفة هاون في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥ في تعز وفارق الحياة بينما كان يبكي ويقول للأطباء لا تقربوني. وقد أثارت قضيته هنا في هذا المجلس من قبل، ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية السابقة، السيدة سامانثا باور.

ما تزال تعز تعيش أوضاعاً مأساوية منذ ما يناهز العامين من حرب حاقدة وعقاب جماعي لأبناء تعز الأبطال الذين رفضوا مشروع الانقلاب. لقد تسبب الحصار الذي تفرضه العصابات الانقلابية في مزيد من حالات الترواح الجماعي والتشريد والقتل اليومي للأبرياء من الأطفال والنساء وكبار السن والقصف العشوائي للمنشآت الخدمية والمستشفيات

الخاسر الأول والأخير فيها هو شعبنا اليمني العظيم. ورغم ذلك، فإننا ما زلنا نمد يدنا للحل السلمي العادل والشامل الذي يقوم على المرجعيات المتفق عليها محلياً وإقليمياً ودولياً، وهي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) من أجل الحل الذي يؤسس لسلام حقيقي وليس مجرد سلام مؤقت يفضي لجولات حروب عبثية قادمة ويكافئ الانقلابيين والإرهابيين والعصابات على انتهاك سيادات الدول الوطنية. وأنتم تعرفون ماذا يعني انتهاك سيادات الدول الوطنية.

إن الوضع الإنساني الكارثي الذي تعيشه بلادي منذ الانقلاب العاشم للميليشيات الحوثية وأتباع الرئيس السابق يستحق من المجتمع الدولي المزيد من الاهتمام. فقد تسببت العصابات التي اغتصبت السلطة في تفاقم المعاناة الإنسانية لشعبنا اليمني وانتشار المجاعة والأوبئة والأمراض، وآخرها انتشار وباء الكوليرا الذي يحصد أرواح الناس في مختلف مناطق اليمن. وأود التنويه هنا بالنتائج الممتازة التي حققها مؤتمر جنيف الذي انعقد في ٢٥ نيسان/أبريل الماضي تحت رعاية السيد الأمين العام شخصياً وحكومتي سويسرا والسويد، والذي خصص لدعم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للعام ٢٠١٧، وتمكن من جمع ما يربو على بليون ومائة مليون دولار. ونحن من هنا نثيب بالدول التي تعهدت في المؤتمر بالإسراع لسداد التزاماتها للأمم المتحدة حتى تتمكن من مواجهة انتشار الكوليرا والمجاعة في اليمن. وكما أشار السيد أوبراين، فإن نسبة التمويل قد بلغت حتى الآن ٦٥ في المائة.

وتولي الحكومة اليمنية، برئاسة فخامة الرئيس هادي جل اهتمامها لحشد الدعم الدولي والعربي لمواجهة وباء الكوليرا. ومن هنا لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، الذي وجّه ملك

الخاص إلى الاجتماع الذي عقد في الرياض ونظمه البنك الدولي وحكومة المملكة العربية السعودية.

إننا نطالب بمساعدة الحكومة اليمنية في إنجاز خطتها للإنعاش الاقتصادي للمناطق الواقعة تحت سيطرتها، وهي تشكل ٨٠ في المائة من مجمل المساحة الجغرافية للجمهورية اليمنية. وليس غريب أن يكون أول المستجيبين لنداءات فخامة الرئيس هادي هي المملكة العربية السعودية، التي تعهدت بتقديم ١٠ بلايين دولار منها ٨ بلايين لدعم مشاريع إعادة الإعمار في المناطق المحررة ويليوني دولار كوديعة لدى البنك المركزي اليمني لدعم قيمة العملة الوطنية ومنعها من الانهيار.

وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة الوضع الإنساني المتدهور، ما تزال الحكومة اليمنية تعمل جاهدة في إنجاز صرف الرواتب لكل موظفي الدولة الذين أوقفت مرتباتهم ميليشيا الحوثي منذ ثمانية أشهر بعد أن نهب كل مقدرات البنك المركزي واحتياطياته. وقد تمكنت الحكومة من صرف المرتبات في المناطق المحررة، مع بعض التخصيصات للمناطق الواقعة تحت سيطرة الانقلاب. إلا أن احتجاز الميليشيات الانقلابية لأكثر من ٥٨١ مليون ريال من عائدات الضرائب ومنع تسليمها للبنك المركزي في عدن، وفي نفس الوقت، رفض تسليم مرتبات الموظفين في مناطق سيطرتها، ساهم في مضاعفة المعاناة الإنسانية للمواطنين وصعب من قدرة الحكومة على تسليم الرواتب للموظفين في مناطق سيطرة الحوثيين بشكل طبيعي إلى الآن.

وأخيراً، لا يسعني إلا تأكيد قناعتنا، في الحكومة اليمنية، على أن المعالجة الحقيقية والفعالة والمستدامة للأوضاع الإنسانية والاقتصادية المتدهورة في اليمن، هي من خلال العمل على إنهاء الانقلاب وعودة الشرعية ومؤسسات الدولة وتطبيع الحياة. ونود هنا أن نثمن الجهود التي يبذلها مجلس الأمن وفريق الـ ١٨ لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن. كما

والأحياء السكنية في ظل انعدام شبه كامل للمياه والغذاء والدواء وشلل كلي للحياة.

إنني أتوجه اليوم إلى الضمير الإنساني الحي في هذا المجلس باسم حكومة الجمهورية اليمنية لإدانة وتجريم المجازر التي ترتكبها ميليشيات الحوثي - صالح، والحصار الذي تفرضه هذه الميليشيات الانقلابية على مدينة تعز وقراها، حيث تقوم الميليشيا كل يوم بتفجير وإحراق منازل المواطنين وتهجيرهم قسراً عن قراهم. ولم نسمع من ينادي برفع الحصار عنهم.

وكما تتزايد أعداد الضحايا من الأطفال، يزداد عدد المعتقلين والمختفين في سجون الحوثيين، وأنا من هنا أقول: ليس لدى الحكومة الشرعية أي معتقل أو مخفي. وأمامكم السيد ممثل الأمين العام. كل المختفين قسراً وكل المختفين وكل المعتقلين موجودون في سجون الانقلاب. وأحث مجلسكم وأقول له كم من الأطفال الأبرياء والضحايا، وكم من المعتقلين والمختفين قسراً يحتاج المجلس وتحتاج الأمم المتحدة وأمينها العام ومبعوثه إلى اليمن، حتى يلتفتوا إلى معاناة شعبنا في اليمن ويشجبوا القتل للحوثيين. كم من الرسائل كتبتها إلى السيد الأمين العام بشأن المعتقلين ولم أتلق رداً واحداً؟ وكأن القانون الدولي الإنساني ليس معنياً بما يجري في اليمن على يد هذه العصابة.

تتركز جهود الحكومة اليمنية خلال الفترة الراهنة على إعادة إعمار المناطق المحررة واستكمال جهود اجتثاث ما تبقى من العصابات الإرهابية بالتعاون مع التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وتتضافر الجهود بالتعاون مع المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة لإنجاز مهام التعافي والانتقال من مرحلة الإغاثة الإنسانية إلى مرحلة إعادة الإعمار. وقد أشار السيد المبعوث

نجدد شكرنا وعميق امتناننا للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول التحالف من أجل استعادة الشرعية في اليمن. وتهيب الحكومة اليمنية بجميع أعضاء مجلس الأمن أن يواصلوا جهودهم الموحدة لإنهاء المعاناة الإنسانية في بلدي. ومن هنا فإننا نطالب مجلسكم باتخاذ موقف صارم تجاه الانقلابيين وممارسة مزيد من الضغط عليهم لامتثال لقرارات الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي الإنساني.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.